# العَطْفُ

٥٣٤ ـ العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ(١)

٥٣٥ ـ فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ(٢)

**العطفُ كما ذكر ضربان، أحدهما**: عطف النَّسَقِ، وسيأتي. **والثاني**: عطف البَيَانِ(3)، وهو المقصود بهذا الباب.

**وعطف البيان**: هو التابع، الجامد، المُشْبِهُ للصفة في إيضاح(٤) متبوعه وعدم استقلاله، نحو: [الرجز]

ش٢٩٢ ـ أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ(٥)

---

(١) «العطف» مبتدأ «إما» حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«بيان» مضاف إليه «أو» عاطفة «نسق» معطوف على «ذو بيان» «والغرض» مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «بيان» خبر المبتدأ، وبيان مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «سبق» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) «فذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«البيان» مضاف إليه «تابع» خبر المبتدأ «شبه» نعت لـ«تابع» و«شبه» مضاف، و«الصفة» مضاف إليه «حقيقة» مبتدأ، وحقيقة مضاف، و«القصد» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بمنكشفة «منكشفة» خبر المبتدأ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع.

(3) إنما سمي «عطف البيان»؛ لأنه يبين متبوعه كالنعت. قاله المكودي ص٢٢٥.

(٤) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، وأن أشهرها أربعة، الأول: توضيح متبوعه، وهذا يكون في المعارف، كأقسم بالله أبو حفص عمر. والثاني: تخصيص متبوعه، وهذا يكون في النكرات، نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عند من جوز مجيء عطف البيان في النكرات. والثالث: المدح، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكر هذا صاحب الكشاف. والرابع: التأكيد، وذلك كما في قول الشاعر:

لقائل يا نصرُ نصرًا نصرًا

ذكره بعضهم، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول.

(٥) هذا أول رجز لعبد الله بن كيسبة، بفتح الكاف وسكون الياء المثناة، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ =

فـ«عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ، لأنه مُوضح لأبي حفص.

فخرج بقوله: «الجامد» الصِّفَةُ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلة به، وخرج بما بعد ذلك: التوكيدُ، وعَطْفُ النّسَقِ؛ لأنهما لا يُوضحانِ متبوعَهُمَا، والبدلُ الجامد؛ لأنه مستقل.

٥٣٦ ـ فَـأَولِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي(١)

لَمَّا كان عطفُ البيانِ مُشْبِهاً للصفة، لزم فيه موافَقَةُ المتبوعِ كالنعت، فيوافقه في: إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جَمْعِهِ.

٥٣٧ ـ فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ(٢)

---

= وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحملني، فقال عمر: كذبت، والله ما بها من نَقَب ولا دَبَر، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول هذا الرجز، وعمر رضي الله عنه مقبل من أعلى الوادي، فسمعه، فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، كذا قال المَرْزُباني في «معجم الشعراء»، وما نحسب القصة على هذا التفصيل، فإن فيها ما لا نسيغه.

اللغة: «نقب» مصدر نقب، من باب فرح، وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر، من باب مرض، وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو القتب «فجر» حنث في يمينه.

الإعراب: «**أقسم**» فعل ماض «**بالله**» جار ومجرور متعلق بأقسم «**أبو**» فاعل أقسم، وأبو مضاف، و«**حفص**» مضاف إليه «**عمر**» عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله: «أبو حفص».

الشاهد فيه: قوله: «أبو حفص عمر» فإن الثاني عطف بيان للأول.

(١) «فأولينه» أولِ: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من وفاق» جار ومجرور متعلق بأولينه، ووفاق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأولينه «من وفاق» جار ومجرور متعلق بقوله: «ولي» الآتي في آخر البيت، ووفاق مضاف، و«الأول» مضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فقد» حرف تقليل «يكونان» فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين اسمه «منكرين» خبر يكون «كما» الكاف جارة، ما: مصدرية «يكونان معرفين» مضارع ناقص واسمه وخبره، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية، وهذا المصدر مجرور بالكاف، والتقدير: ككونهما معرفين.

**ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك**[1]، فيكونان منكرين كما يكونان معرفين، قيل: ومن تنكيرهما قولُه تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] وقولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيانٍ لماءٍ.

**٥٣٨ ـ وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»**[٢]

**٥٣٩ ـ وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «البَكْرِيِّ» ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ**[٣]

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بَيَانٍ جاز أن يكون بَدَلًا، نحو: «ضَرَبْتُ أبا عبد الله زيداً».

**واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كونُ التابع عطفَ بيانٍ**[٤]:

---

(1) لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيحَ به؛ نحو «لبستُ ثوباً جُبّةً». هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور.
«شرح الأشموني» ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وانظر «شرح المرادي» ٢/ ٩٨٩.

(٢) «وصالحاً» مفعول ثان مقدم على عامله، وهو قوله: «يرى» الآتي «لبدلية» جار ومجرور متعلق بصالح «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بيرى، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبني على الضم في محل نصب «يعمرا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحلِّ؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٣) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف، و«بشر» مضاف إليه «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف، و«البكري» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضي» الباء زائدة، والمرضي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٤) **ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً بأحد أمرين؛ الأمر الأول:** أن يكون التابع غير مستغنى عنه. **الأمر الثاني:** أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يُوضع يعمرا مع كونه منصوبًا موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يُوضع بشر مع كونه علمًا وليس مقترنًا بأل موضع البكري، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبرًا وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو: «علي سافر بكر أخوه» فإنه يتعين أن يكون «أخوه» عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً.

**الأولى**: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع مُنادًى، نحو: «يا غُلَامُ يَعْمُرَا» فيتعين أن يكون «يعمرا» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البَدَل على نيَّة تكرار العامل، فكان يجب بناء «يعمرا» على الضم، لأنه لو لُفِظَ بـ«يا» معه لكان كذلك.

**الثانية**: أن يكون التابع خالياً من «أل» والمتبوعُ بأل وقد أُضِيفت إليه صفةٌ بأل، نحو: «أَنَا الضّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ»، فيتعين كون «زيد» عطفَ بيانٍ، ولا يجوز كونُه بدلاً من «الرجل»؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنَا الضَّاربُ زَيْدٍ، وهو لا يجوز، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل، ومثل «أنَا الضاربُ الرجلِ زَيْدٍ» قولُه: [الوافر]

ش٢٩٣ ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

---

(١) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

**اللغة**: «التارك» يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلَّى، فلا يحتاج إلا مفعولاً واحدًا «البكري» نسبة إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي جد المرار، لذلك فخر بمقتل بشر «ترقبه» تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

**المعنى**: يقول: أنا ابن الرجل الذي ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

**الإعراب**: «**أنا**» مبتدأ «**ابن**» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«**التارك**» مضاف إليه، والتارك مضاف، و«**البكري**» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**بشر**» عطف بيان على البكري «**عليه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**الطير**» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثان للتارك، وإما حال من البكري «**ترقبه**» ترقب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير «**وقوعا**» حال من الضمير المستتر في «ترقبه».

**الشاهد فيه**: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله: «البكري» ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

فبشر: عطفُ بَيَانٍ، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: «أنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ».

وأشار بقوله: «**وليس أن يُبْدَل بالمَرْضِيِّ**» إلى أنَّ تجويز كَوْنِ «بِشْرٍ» بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ، وقصد بذلك التنبيهَ على مذهب الفَرَّاء والفارسي[(١)].

   

(١) مذهب الفراء والفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العَلَم، وذلك نحو: «أنا الضارب زيد» وعلى هذا يجوز في «أنا ابن التارك البكري بشر» أن يُجعل بشر بدلاً؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: أنا ابن التارك بشر، بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم، ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلاً، لكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لا جرم لم يجيزوا في «بشر» إلا وجهًا واحدًا، وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول: «وليس أن يُبدَل بالمرضيِّ».